البديل
تصدر عن الهيئة الإعلامية المستقلة لدعم الثورة السورية
العـدد (٤٨) ٢٠١٢/٨/٥ حرية ★ عدالة ★ مواطنة www.al-badeel.net 5/8/2012

١٠٢٢ شهيداً خلال أسبوع وعنان ينشق عن خطته

ثوار حلب نحو «التلفزيون»..وشبيحة الأسد رؤوساً مقطوعة

واصلت القوات الموالية لبشار الأسد باستخدام الطيران الحربي والمدفعية في قصفها لأحياء مدينة حلب، حيث تعرضت أجزاء منها إلى دمار شبيه بالذي حدث في حمص، بينما خرج كوفي عنان عن صمته، وأعلن استقالته من مهمته كمبعوث للأمم المتحدة والجامعة العربية في سوريا.

وأعلن الجيش الحر أن سلاحي الطيران والمدفعية قصفا المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وخصوصا حيي الشعار والصاخور في شرق المدينة، وحي صلاح الدين في غربها.

وقال العقيد عبد الجبار العكيدي رئيس المجلس العسكري في حلب إن ما يجري هو من أعنف عمليات القصف منذ بدء المعركة في حلب. وفي تطور لافت، هاجم الجيش الحر مبنى الإذاعة والتلفزيون في حلب، وقام بتفجير عبوات ناسفة فيها قبل ان ينسحب من محيطه إثر القصف الجوي الذي تعرضت له المنطقة المحيطة بالمبنى، وخلال الأسبوع الماضي سيطر المنشقون على مراكز الشرطة في كل من أحياء الصالحين والشعار والزبدية والسكري والأنصاري والمشهد، كما اقتحم الجيش الحر مقر ميليشيات الشبيحة وقتلت زعيمهم زينو بري الذي يعتبر من أخطر زعماء العصابات في حلب، حيث احتفل الأهالي بمقتله في كل من الريف والمدينة، وفي الريف قصف الجيش الحر مطار منغ العسكري بالدبابات للمرة الأولى. وشرقاً، حقق الثوار مكاسب كبيرة، حيث سيطر الجيش الحر على ٧٠ في المئة من محافظة دير الزور بحسب المرصد السوري.

وأمام هذه الانتكاسات، ارتكبت القوات الموالية للأسد مجازر مروعة، استشهد فيها المئات في كل من جديدة عرطوز بريف دمشق، وحي الأربعين في حماة، وبصر الحرير في ريف درعا. كما استشهد ٢١ فلسطينياً في قصف على مخيم اليرموك، وهو ما دفع بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى مطالبة الأمم المتحدة بتوفير حماية دولية للمخيمات الفلسطينية أمام جرائم النظام. وبلغت حصيلة الشهداء خلال الأسبوع الماضي أكثر من ١٠٢٢ شهيداً.

دولياً، انسحب كوفي عنان من المشهد السوري بإعلانه تقديم استقالته من منصبه، مخلفاً وراء خطته لحل الأزمة أكثر من عشرة آلاف شهيد منذ بدء مهمته في آذار الماضي، بحسب مركز توثيق الانتهاكات، ووصف عنان نفسه بـ«المجنون» لقبوله المهمة. أما بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة ، فقد اعتبر أن الأزمة في سوريا تحولت إلى «حرب بالوكالة»، فيما صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار يدين العنف في سوريا بأغلبية ١٣٣ صوتاً في مقابل معارضة ١٢ دولة من بينها روسيا والصين وكوريا الشمالية.

المجلس الوطني

اتصلت بالدكتور برهان غليون في الشهر الثالث من العام الجاري، وكان آنذاك على رأس عمله كرئيس للمجلس الوطني، وناقشت معه انضمام واحدة من القوى الديمقراطية إلى المجلس، وذلك بناءً على طلب تلك الجهة ، ورحّب الرجل بالطرح، لكنه دخل مباشرة إلى مسألة ما تطلبه تلك الجهة من مكانة داخل المجلس، أي حصتها، وهو ما لم تطرحه أساساً تلك الجهة.

أسوق هذه الحادثة كمدخل إلى ما أريد قوله عن حال المجلس الوطني اليوم، فقد أكدت مجريات الأحداث أن الدكتور برهان غليون بعد تركه لرئاسة المجلس أصبح متحرراً من أعباء التفاصيل التنظيمية، وأكثر قدرة على نقد أخطاء المجلس والمعارضة السورية، وهو ما بدا واضحا من آرائه التي طرحها مؤخراً في أكثر من لقاء متلفز.

في مؤتمر توحيد المعارضة السورية أوائل الشهر الماضي رفض المجلس الوطني تشكيل لجنة قيادة موحدة للمعارضة، وهو ما كانت تطالب به القوى الأخرى، والشكل الوحيد الذي أفصح المجلس عن قبوله هو انضواء الآخرين تحت عباءته، وهو ما رفضته قوى المعارضة ، كما رفض المجلس تشكيل لجنة متابعة لمقررات مؤتمر توحيد المعارضة. اليوم يدفع المجلس الوطني ثمن الأخطاء التي ارتكبها بما يخص العلاقة مع أطياف المعارضة، حيث يسارع بعض المعارضين السوريين إلى تشكيل مجالس وهيئات خارج المجلس رداً على إقصائيته، والبعض الآخر يطرح تشكيل حكومة انتقالية، وكلها أمور من شأنها أن تضعف من موقف المجلس الوطني.

«الإخوان المسلمون يهيمنون على المجلس وتشكيلاته»، هذا باختصار هو رأي القوى الديمقراطية والعلمانية والليبرالية في المعارضة، والتي ترى أن المجلس لم ينجح في إعادة هيكلة حقيقية يمكن أن تضم جميع أطياف المعارضة، وأن تمكّن كل القوى من المشاركة الفعلية بقراراته، الأمر الذي من شأنه أن يصب في مصلحة الثورة.

المجلس الوطني فشل في مسعاه لنيل اعتراف دولي به كممثل شرعي ووحيد للثورة السورية، واعترف عبد الباسط سيدا منذ عشرة أيام خلال لقاء معه بأن المجلس فشل في الحصول على دعم مالي يغطي متطلبات الإغاثة، وتسليح الجيش الحر، ولم ينجح كذلك في توحيد المعارضة. المطلوب من المجلس الوطني يعرفه أهل المجلس بشكل جيد، وفيه شخصيات لها تاريخ سياسي مهم، وإذا كان رحيل النظام هو أمر مفروغ منه في نهاية المطاف، لكن الهدف الأسمى يبقى بناء الدولة الديمقراطية، والديمقراطية ليست شعاراً يرفع، وإنما ممارسة محسوسة تجاه الآخرين.

ملاذ البحري

اختراق النظام لاتصالات «الحر» والاندفاع الثوري وراء فشل معركة دمشق

دمشق – البديل:

تابعت «البديل» حقيقة الأخطاء التي جرت في معركة تحرير دمشق، حيث أقرّ مصدر في تنسيقة دمر بظهور العديد من الأخطاء والعقبات أمام استمرار المعركة التي شغلت العالم على مدى أسبوع.

وقال فادي دمّر، الناطق الإعلامي باسم تنسيقية حي دمر بدمشق، إن النظام تمكن من اختراق الأجهزة اللاسلكية التي يستخدمها الثوار، ما أدى إلى إرسال اوامر خاطئة أدت بدورها إلى تنفيذ خاطئ للمهمات التي يقوم بها الجيش الحر. وأكد أن الاختراق ما زال قائماً حتى الآن، وأن الثوار يستخدمون لغة مشفرة لأن عناصر النظام يستمعون إلى كل المكالمات التي يجريها عنصر الجيش الحر، مضيفاً أن «الحل يكمن في أجهزة اتصال متطورة، لكن رغم العديد من الوعود إلا أن أياً منها لم يصل..».

وقال الناطق الإعلامي المطلع على مجريات معركة تحرير دمشق إنه بسبب أجهزة الاتصال وأسباب أخرى قرر الجيش الحر إيقاف المعركة إلى حين إعادة تنظيم صفوفه من جديد.

حي التضامن في دمشق

وحول الأخطاء الأخرى في دمشق، قال فادي دمّر إن الدعم والتسليح العسكري والذخيرة لم يكن كافياً للاستمرار في المعركة، لأننا لم نضع وقتاً محددا لانتهاء العمليات، لذلك انقطعت الإمدادات عندما طالت المعركة، وعادت خلايا الجيش الحر إلى الهدوء. ورداً على سؤال ما إذا كان النظام هو الذي فرض توقيت معركة دمشق، اكتفى بالقول: «لم يكن التنسيق كافياً، وكان هناك اندفاع من بعض الثوار، وهذا ما فرض عبئاً إضافياً علينا بين الضعف في الإمداد والاندفاع.. ولم تشارك جميع الكتائب في المعركة بسبب ضعف التنسيق.. ارتكبنا أخطاء كثيرة مع الأسف».

اندلاع اشتباكات لأول مرة في باب توما بدمشق

دمشق– البديل:

شهدت دمشق فجر الأربعاء الماضي للمرة الأولى اشتباكات في محيط حيي باب توما وباب شرقي المسيحيين بين عناصر من الجيش الحر والقوات النظامية، وذلك بحسب ما أفادت به لجان التنسيق المحلية، وانتقلت الاشتباكات إلى أحياء منطقة العمارة وشارع الملك فيصل، حيث توجد كثافة سكانية عالية، ومحال تجارية متنوعة، وقد بقيت منطقة باب توما بمنأى عن التطورات الميدانية المسلحة.

وفي اتصال ل«البديل» مع أحد الآباء في واحدة من كنائس باب توما قال: لقد أرعبت الاشتباكات أبناء المنطقة، خاصة أن النظام حاول منذ بداية الاحتجاجات أن يقمع أي تحرك للشباب المسيحيين ضده، كما أقام في الأشهر الأولى من الاحتجاجات مسيرات مؤيدة له في باب توما كي يوحي بأن المسيحيين يقفون معه ضد ما وصفهم رجال النظام بالإسلاميين.

وقال ميشيل، وهو أحد الشباب الذين انخرطوا في الحراك الثوري منذ عدة أشهر: «الناس هنا منقسمون في مواقفهم، فبعضهم خائف على مستقبله مما يشيعه النظام حول طبيعة الحركة الاحتجاجية التي عمّت البلاد التي يصفها بحركة إسلامية، وهناك الكثير من الشباب انخرطوا منذ البداية بأعمال إغاثية خارج منطقة باب توما والقصاع، وساندوا الثورة، ولم يتمكنوا من تفعيل الحراك في منطقتهم».

من جهة أخرى قالت كاترين: استيقظ أهالي باب توما يوم الأربعاء الماضي على أصوات الاشتباكات، وهناك حالة تململ عند سكان المنطقة، خاصة أن النظام وضعهم بشكل إعلامي مفضوح ضد حركة الاحتجاجات على الرغم من انخراط الكثير من شابات وشبان باب توما في أعمال الإغاثة للمناطق المنكوبة في ريف دمشق.

الجيش الحر يهيء كتائبه لـ «حرب شوارع» في معركة تحرير اللاذقية

اللاذقية – البديل:

كشفت مصدر عسكري من الجيش الحر ل«البديل» عن استعدادات مكثفة للثوار في المناطق الساحلية للبدء في معركة تحرير اللاذقية، مؤكداً أن المجموعات العسكرية تم تقسيمها لتكون ملائمة لخوض «حرب شوارع».

وقال ثائر عبد الرحمن الذي يعمل في مركز اللاذقية الإعلامي التابع للمجلس العسكري لمدينتي اللاذقية وجبلة، إن معركة تحرير اللاذقية ستكون المسمار الأخير في نعش النظام. وأضاف أن النظام مستعد للتخلي عن كل المدن باستثناء اللاذقية، فهو حتى لو فقد بعض المدن إلا أن خطوط الإمداد الرئيسية للنظام تأتي عبر البحر، لذلك «إذا تحرر الساحل فإنه سيسقط بسرعة دراماتيكية». ونفى عبد الرحمن ما يشاع حول بدأ معركة اللاذقية مع دخول كتائب شكلها أبناء اللاذقية في تركيا، مؤكداً أن اللاذقية ستتحرر بقوة الكتائب الموجودة فيها، وبمساندة من ثوار المدينة في الجبال، مثل لواء «أحباب اللّه» المؤلف من سبع كتائب. وشدد على ضرورة بقاء «كتائب الجبال في أماكنها (الحفة وجبل الأكراد) لتأمين خطوط الإمداد للمعركة». كما نفى تخفيف النظام لحصاره على اللاذقية بعد تقارير عن توجيهه تعزيزات عسكرية منها إلى حلب، مؤكداً ان الفرقة ١٧ من جيش الأسد مفرّغة بالكامل لمدينة اللاذقية وريفها.

وكشف ثائر عبد الرحمن عن بعض تفاصيل الإعداد لمعركة تحرير اللاذقية، حيث قال: «العمل يسير وفق استراتيجية عسكرية، وخطط وضعها عدد من الضباط الذين يتمتعون بكفاءة عالية، كما تمّ تجهيز سرايا وكتائب وألوية المجلس العسكري لمدينتي اللاذقية و جبلة كل واحدة على حدة، واعتمد التقسيم العسكري على مبدأ حرب الشوارع، وتم تنظيم تعداد الكتيبة الواحدة والسرية الواحدة على هذا الأساس». وأضاف أن المجلس العسكري يقوم بتجهيز المدينة عسكرياً و إعلامياً و طبياً، بالإضافة إلى تأمين المواد التموينية، والدعم اللوجستي لمعركة طاحنة.

الموالون يحرقون الأشجار بحثاً عن «الحر» في جباتا الخشب

القنيطرة- البديل:

جباتا الخشب

قالت مصادر خاصة ل«البديل» في منطقة جباتا الخشب التابعة لمحافظة القنيطرة إن الموالين للنظام أقدموا على إحراق الأحراش، و قطعها لرفع الغطاء عن مكان الجيش الحر المتحصن بين الغابات الموازية للمنطقة.
وقال ناشط من جباتا الخشب وفضل عدم ذكر اسمه «إن الموالين للنظام ويقدر عددهم بحوالي مائة شخص برفقة أجهزة المخابرات قطعوا الأحراش الأكثر كثافة لفتح الطريق أمام الأرتال العسكرية، لملاحقة عناصر من الجيش الحر في المنطقة، والقضاء عليهم».
وأضاف أن كتائب الجيش الحر التابعة لنسور الجولان بالمنطقة الجنوبية المختبئة في الأحراش تصدت لهم ،ما أجبر قوات النظام على التوقف عن قطع الأشجار، وترك أفرادها معداتهم، وفروا من المنطقة.
وبحسب رواية الأهالي أن هذه الخطوة تدخل في منحى اندلاع المعارك الضارية المحتملة في المناطق القريبة من الجولان السورية، سيما أن لواء نسور الجولان يضم حوالي ألفي شخص. وإن جرت المعارك في تلك المنطقة فإن نيران الصراع ستقترب بشكل مباشر من الحدود السورية- «الإسرائيلية».
وذكر الأهالي أن النظام حاصر المنطقة بجميع الاسلحة الثقيلة، بما فيها الطيران الحربي (حوامات)، حيث تم إمداد اللواء ٩٠ بعدد منها مزودة بصواريخ، وأنه تمّ نصب قواعد صواريخ في مناطق عدة، وتم توجيهها الى قرية جباتا الخشب، وطرنجة، وتمّ نشر الجيش النظامي بكثافة، وتلغيم الطرقات الزراعية المؤدية الى قريتي جباتا الخشب وطرنجة. وكشف السكان أن الكيان «الإسرائيلي» قام بحفر الخنادق على طول الحدود المحاذية لقرية جباتا الخشب، وتحصينها جيدا بجميع أنواع الاسلحة الثقيلة، ونصب البطاريات المضادة للصواريخ، لتفادي وقوع أية أخطاء من شريكه النظام، واعتبر الأهالي أن الامم المتحدة ومراقبيها و«إسرائيل» شركاء مع الأسد في قتل أبناء هاتين القريتين الحدوديتين.

المرجع الاسماعيلي يشرف على إجلاء أبناء الطائفة إلى مصياف والسلمية

مصياف- البديل:

علمت «البديل» أن كريم آغا خان المرجع الإسماعيلي العالمي للطائفة الاسماعيلية ـ النزارية بدأ منذ عدة أيام بأكبر عملية «ترحيل» لأبناء الطائفة من المحافظات السورية المختلفة إلى مدينتي السلمية ومصياف التابعتين لمحافظة حماة وسط سوريا.
وقال مصدر في مؤسسة «آغا خان» إن المرجع الاسماعيلي أمر باستئجار عشرات «البولمانات» التي بدأت منذ أيام رحلات يومية من مختلف المدن السورية الرئيسية التي يتواجد فيها أبناء الطائفة (طلاب، موظفون، عمال)، لاسيما دمشق وحلب ، إلى مدينتي السلمية ومصياف. وقد جرى إبلاغ المعنيين بنقاط محددة للتجمع في المدن المذكورة وفق مواعيد ثابتة..
وكان حي التضامن في دمشق الذي يقطنه الكثير من أبناء الطائفة الاسماعيلية قد شهد عودة الكثير من أبناء الطائفة على مدى الأسابيع الأخيرة إلى مناطقهم الأساسية في السلمية ومصياف، وذلك حتى قبل أن يبدأ كريم آغا خان عملية الإعادة الجماعية المشار إليها.
من جهة أخرى، قال محمد وهو من أبناء السلمية، ويقيم في دمشق، ومعتقل سابق خلال الثمانينيات من القرن الماضي، إن هذه الخطوة، وإن كانت موجودة، فهي شكل من أشكال المساعدة التي يقدمها المرجع الاسماعيلي، لكن الكثير من أبناء السلمية باقون في دمشق، وناشطون في الحراك الثوري والسياسي، ولن يغادروا نهائياً إلى السلمية، والبعض يحاول أن يشوش على الثورة وأن يثير النعرات الطائفية بين أبناء الشعب السوري الواحد، ولقد كانت السلمية من بين أوائل المدن التي انتفضت في وجه النظام، وأية عودة لعائلات إلى السلمية هي نتاج توتر الحالة الأمنية في مناطق إقامتهم، وتحديداً في حي التضامن بدمشق، ولا تحمل هذه العودة أية أبعاد انكفائية عن المشاركة في الثورة.

نزوح الأهالي إلى جديدة عرطوز كلفها مجزرة مروعة

ريف دمشق- البديل:

أكد نشطاء ل«البديل» أن المجزرة التي ارتكبتها قوات النظام في منطقة جديدة عرطوز في ريف دمشق لم يكن لها مسوغات واضحة بنظر السكان، خاصة أن الجيش الحر لم يكن له وجود يذكر في تلك المنطقة. بل كانت ملجئاً للهاربين من المناطق المجاورة التي طالها القصف.
وقال عامر وهو ناشط في تنسيقية جديدة عرطوز إن الاقتحامات العشوائية جرت في الساعة الخامسة صباحاً من يوم الأربعاء الماضي، وتمّ اعتقال الضحايا، ومعظمهم لم يكونوا مطلوبين لدى الجهات الأمنية والعسكرية، وحتى أن بعضهم لم يكن له أية مشاركات سلمية في الثورة.
وأضاف عامر «كل المؤشرات تدل على أن تنفيذ تلك المجزرة جاء بهدف الانتقام من الأهالي على إيوائهم للمنكوبين في المناطق المجاورة».
وأكد عامر على أنه» منذ انطلاقة الثورة وجديدة عرطوز لم تشهد معارك عسكرية كبيرة بين الجيشين الحر والنظامي، وما شهدته المنطقة لم يكن أكثر من مجرد مناوشات. مضيفاً: «إن طريقة رمي الجثث في الشوارع بعد إعدام أصحابها رمياً بالرصاص يعبر عن حقد دفين لهذا النظام حيال كل من يرفع صوته مطالباً بالحرية، أو كل من يساند أو يدعم المنكوبين، ولقد دفعت جديدة عرطوز ثمن حراكها، ومساندة أهلها لمن نزحوا إليها، ويريد النظام توجيه رسالة إلى كل مناطق دمشق التي تحولت في الآونة الأخيرة إلى مساعدة المنكوبين من أجل التخلي عن إخوتهم السوريين».
وتابع عامر:» جديدة عرطوز من بين المناطق القليلة في المناطق الغربية بدمشق التي حافظت على سلمية الثورة، لكن انقلب عليها مسارها السلمي إلى الدموي»، و
وأضاف: أن معظم القتلى من جديدة عرطوز البلد، في حين قتل حوالي ٦ أشخاص من جديدة الفضل المجاورة لها، وعدد المخطوفين يصل إلى حوالي ٢٠٠ شخص حتى هذه اللحظة، وما زالت الدبابات منتشرة في المنطقة، وقد نزحت الكثير من العائلات خارج المنطقة بعد المجزرة الأخيرة».

استفادت من أخطاء المناطق المنكوبة وتقوم بإدارة المشافي وتسيير الحياة العامة

حملات تطوع طبية وإغاثية تحاول إنقاذ حلب من تدهور الأوضاع الإنسانية

حلب- البديل:

تتطوع المجموعات الشبابية في الأحياء التي يسيطر عليها الجيش الحر في حلب للقيام بالمهام الطبية والإغاثية والإنسانية جراء سوء أحوال الناس، بعد أن أخذت قوات النظام بقصف المناطق عشوائياً. وتبلور شكل تلك الحملة في فرق من مدنيين يتخصصون في المجالات الطبية والغذائية والخدمية لإشغال أماكن موظفي الحكومة الذين تركوا وظائفهم شاغرة، نتيجة تقدم الجيش الحر صوب الأحياء التي كانت تعيش تحت سيطرة قوات النظام.

«البديل» في هذا التحقيق تحاول تسليط الضوء على الواقع المعاش في حلب في ظل ارتفاع حدة المعارك بين مقاتلي «الحر» والجيش النظامي. فقد أعلن النشطاء أن مشفى الرازي الحكومي والذي يعد من أكبر المشافي الحكومية في حلب يديره أطباء الثورة، حيث يقومون بعلاج المصابين والجرحى من مقاتلي الجيش الحر، حتى أن البعض أطلق على المشفى «مركز تنسيقية أطباء الثورة».

الطبيب منيف سلوم لا يتوانى عن إعلان دعمه للثورة، ومقاتلي الجيش الحر، وهو يداوم حالياً في مشفى الرازي، وقال د. سلوم :»المشفى يديره أطباء الثورة، لكننا نعاني من نقص حاد في الكوادر الطبية التي غادرت المشفى، بعضها هرباً، والآخر بسبب صعوبة التنقل في المدينة». وشرح سلوم عمل أطباء الثورة في مشفى الرازي في الوقت الراهن قائلاً: «: تتركز مهامنا بالدرجة الأولى على الإسعافات الأولية، كما يقوم بعض الأطباء المتطوعين في مزاولة أكثر من اختصاص جراء نقص الكوادر الطبية».

ونقل لنا د. منيف في اتصال هاتفي من داخل المشفى:» هناك عدد كبير من الأطباء و الاخصائيين و الممرضين تخلفوا عن الدوام منذ الساعات الأولى للمعارك في حلب، ومعظمهم كانوا من الموالين للنظام، رغم أن المشفى يغص بالمرضى والجرحى، ولولا تطوع بعض الأطباء من خارج المشفى، وتدريب بعض الثوار على الإسعافات الأولية لفقدنا معظم الجرحى».

أما د. فراس، وهو طبيب مقيم في حي الشعار، ورفض النزوح رغم اشتداد المعارك فقال: «إن عدد من أطباء وصيادلة حلب اتفقوا على دعم الأحياء المنكوبة، وذلك من خلال كتابة الوصفات الطبية لشركات الأدوية التي تساند الثورة في الخفاء، فضلاً عن الإسراع في تشكيل المشافي الميدانية في كل الأحياء التي تشهد المعارك». ويرى د. فراس أن المنظمات الدولية تخاذلت في دعم المنكوبين، خاصة في حلب، ما أجبر معظم الصيادلة على طلب النجدة من المناطق الريفية لتوفير الأدوية الأساسية للجرحى، خاصة تلك الإصابات الناجمة عن الشظايا».

هذه الخطوات الطبية جاءت بعد أن علقت منظمة الهلال الأحمر رسمياً مهمتها في أعمال الإغاثة في حلب لتردي الأوضاع الأمنية والعسكرية. ويعلق طبيب متعاطف مع الثورة جاء لمساعدة المنكوبين «سنكون أفضل من دون النظام، والمنظمات الدولية المتواطئة. سنعالج جميع المصابين بهمة الشباب وبعض التجار.»

وتنوعت طبيعة العمل التطوعي بين الطبي والخدمي، فبعد أن توقفت معظم أعمال البلديات في حلب، وجه نشطاء المعارضة نداء إلى الأهالي من أجل تشكيل فرق إغاثية على شاكلة اللجان الشعبية الخدمية لإزالة أكوام القمامة المتراكمة في الأحياء، تفادياً لانتشار أمراض مزمنة وأوبئة للقاطنين: «ترك موظفو الحكومة القمامة تتكدس في الأحياء المنتفضة عمداً، وسارعنا في تشكيل اللجان للتخلص من القمامة عبر حرقها في المناطق الخالية من السكان». هذا الكلام أدلى به المتطوع سامر المقيم في حي الإذاعة، ويرى أنه من واجب شباب حلب العمل، والكل على حسب قدرته على تنظيم المدينة، ويتابع سامر:» كنا ندرك أن النظام سيترك الأحياء المنتفضة من دون خدمات، فقمنا بوضع خطة بديلة لتفادي الأزمات المحتملة، وحالياً يوجد أكثر من ٥٠٠ متطوع داخل الأحياء المنكوبة للتخلص من النفايات المتراكمة، وهؤلاء المتطوعين يتحركون من حي إلى آخر بحماية الجيش الحر».

ورافق هذا العمل التطوعي على المستوى الميداني دعماً إعلامياً تجلى في قيام النشطاء بإنشاء صفحة على موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» بعنوان «احمل مكنستك واتبعني»، لدعم السكان على الأرض للتخلص من النفايات بشكل علمي، ويقول علاء وهو مشرف على الصفحة، ويقدم نصائح في كيفية تخلص من الأطباق الكرتونية والمعدنية الفارغة مع بقايا الأطعمة والنفايات العضوية: «إن موزعي وباعة المعلبات والبيض الرئيسيين بالقرب من منطقة باب جنين ليس لديهم مانع من استلام هذه الأطباق الكرتونية والمعدنية الفارغة وبهذا نحقق هدفين، الأول هو التخلص من النفايات، والثاني دعم ممولي الثورة».

وبرز التعاون والتعاضد بشكل خاص في كيفية إيواء النازحين الفارين من نيران قوات النظام داخل حلب نفسها، فأبو مصطفى وهو أحد العاملين في مجال إجلاء النازحين وتأمين المساعدات الغذائية قال :»المدارس رغم امتلائها باللاجئين من أبنائها فلديها ما يكفي من الغذاء والماء واللباس بفعل إسراع التجار والأهالي معاً لتقديم ما يمكن تقديمه».

ويضيف أبو مصطفى:» البعض تبرع بوجبات الإفطار والسحور للصائمين، وأخرون أسهموا بالمال، وجازفوا في تقديم المساعدات رغم انتشار الحواجز العسكرية بين المناطق. وكل الفئات من العرب والأكراد والمسيحيين لعبوا دوراً مهماً في إغاثة النازحين، ودعم المحتاجين، بالإضافة طبعاً إلى الحركات المدنية».

وتشهد حلب أزمة خانقة في تأمين الخبز، بعد أن توقفت معظم المخابز بسبب نقص الوقود، كما رفض النظام توزيع الطحين على أفران المناطق الثائرة، أبو مالك إحدى الأفران في حي صلاح الدين، لبى نداء الجيش الحر لإعادة تشغيل المخابز، قال:» القرى والبلدات الريفية أرسلت أطناناً من الطحين والخبز إلى حلب، وحالياً لم نعد بحاجة إلى مخازن الطحين التابعة للحكومة، خاصة أن الأرياف خزنت محصول القمح، وترسل يومياً الأطنان لإعادة تشغيل الأفران».

وبحسب الناشطين والمراقبين فإن مدينة حلب تعلمت من دروس المناطق والمدن المنكوبة، فقد أخذت تدابيرها بشكل كافٍ في حال تلاشت سلطة النظام على المناطق والأحياء المنتفضة، وذلك من جهة إدارة المدينة من الناحية الخدمية والإنسانية، وهذا الرأي يؤكده سالم، وهو مهندس معماري يسهم في دعم الثورة من الناحية التنظيمية :»كنا نراقب كيفية تأسيس اللجان في المناطق المنكوبة، وتسيير الشؤون العامة بمنأى عن سلطة النظام، تعلمنا من تنظيم المجالس الخدمية والأمنية لحماية وإدارة الأحياء، حالياً يقوم القاطنون بتشكيل مؤسساتهم الذاتية بمعزل عن سلطة النظام».

غموض وازداوجية وغضب من العالم الخارجي

معارضون مقيدون بالسيطرة التركية وبعضهم يخشى «الإخوان»

ديفيد بولوك – معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى:

خلال زيارة قام بها مؤخراً إلى أنطاكيا واسطنبول في تركيا اجتمع ديفيد بولوك ووفد أوروبي مع أكثر من مائة من شخصيات المعارضة السورية، لمناقشة عمليات المراقبة على الحدود، ومشاركة جماعة «الإخوان المسلمين»، والسبل التي يمكن بموجبها للولايات المتحدة مساعدة المعارضة، وهذا نص التقرير الذي أعده بولوك عن الزيارة، واللقاءات التي أجراها مع المعارضة:

بعد عودتي مؤخراً من رحلة إلى أنطاكيا واسطنبول، التقيت خلالها – جنباً إلى جنب مع وفد أوروبي – مع أكثر من ١٠٠ شخصية من شخصيات المعارضة السورية. وهناك عدداً من الملاحظات الهامة التي تتبادر إلى الأذهان. أولاً، إحدى أقوى انطباعاتي هي أن الأمور ليست كما تظهر للعيان. فمن الصعب جداً التأكد على الأرض من هم أولئك الذين كُنّت تتحدث معهم فعلاً، وأية فئة يمثلون. ثانياً، يحافظ المسؤولون الأتراك على درجة مذهلة من السيطرة على قوى المعارضة السورية داخل تركيا. ثالثاً، تنتشر جماعة «الإخوان المسلمين» في كل مكان، ليس فقط داخل «المجلس الوطني السوري»، بل بين العديد من جماعات المعارضة – وغالباً خارج سوريا. وأخيراً، يوجد شك وغضب ملفتان للنظر في صفوف المقاتلين في سوريا تجاه العالم الخارجي، لعدم توفيره ما يكفي من الدعم العملي.

الأمور ليست كما تظهر للعيان

خلال الرحلة واجهنا عدة مرات أناساً يقولون للبعض منا – بصورة شخصية – شيئاً معيناً، ويقولون لآخرين شيئاً مختلفاً تماماً. كما يتحدثون عن بعضهم البعض من وراء الظهور بطرق مهينة جداً، أثناء محاولتهم تولي قيادة الأمور في الاجتماعات من بعضهم البعض.

على سبيل المثال، التقينا مع شيخ سوري على الجانب الأردني من الحدود يدير «جمعية الشورى الخيرية» التي يُفترض أن تكون منظمة إنسانية. وقد قدّم لنا عرضاً بليغاً ومفصلاً وطويلاً للغاية عن العمل الجيد الذي يقوم به، وقال إننا جميعاً متساوين، وكلنا نؤمن بالأنبياء الرحماء والرؤوفين. ثم طلب منّا أن ندعم عمله الجيد لمصلحة الشعب السوري. وبعد ذلك الاجتماع، أخذ عضوا فلسطينياً مسلماً من وفدنا جانباً، وقال له: «كما تعلم، عندما تتحدث إلى هؤلاء الأوروبيين، عليك أن تكون كالثعلب. يتعين عليك أن تقول جميع هذه الأشياء اللطيفة، ولكن كما تعلم إننا لا نعني حقاً أي منها».

لقد أدهشني انتشار هذا الغموض والازدواجية. فإنني شخصياً أؤيد المعارضة السورية، ولكني أعتقد أنه علينا أن نكون واضحين جداً حول المزالق التي قد نتعرض لها عندما نحاول الانتقاء والاختيار. وبناءً على ذلك فإن استنتاجي الأول هو: لا تتوصل إلى استنتاجات سابقة لأوانها، حتى حول أولئك الذين تعتقد بأنك تعلم من تتعامل معهم.

ضوابط تركية

إن اللافت للنظر إلى حد كبير هو درجة الضوابط التركية – ليس على المخيمات السورية فحسب، بل أيضاً على المدى الذي يتم فيه إعطاء قوى المعارضة السورية تصريحات للسفر إلى أماكن معينة داخل تركيا وخارجها. فعلى سبيل المثال، التقينا مع المتحدث الرسمي باسم الجيش السوري الحر، الذي يعيش في قرية نائية في التلال، على بعد حوالي ٢٠ كيلومتراً من مخيم «أبايدين»، حيث يعيش معظم أعضاء «الجيش السوري الحر» في تركيا. ويعود سبب هذا البعد هو أن الأتراك لا يريدون على ما يبدو أن يلتقي الناس مع أولئك الجنود من الجيش السوري الحر، ولا يسمحون لمعظم الناس بدخول المخيم. ومع ذلك، فإن قادة وجنود هذا «الجيش» مقيدين من قبل الأتراك داخل المخيم، ولديهم اتصال محدود فقط مع الجيش السوري الحر داخل سوريا.

وفي الوقت نفسه، فإن اللافت للنظر حقاً هو الدرجة التي فقد فيها السوريون على ما يبدو السيطرة على بعض مخافر حدودهم، حتى قبل بدء انفجارات القنابل في دمشق. ويبدو أن السوريين من جميع الخلفيات أحرار في التنقل بين سوريا وتركيا، ولكن برخص تركية فقط. كما يبدو الآن أن الحكومة السورية قد فقدت السيطرة على حدودها في جميع الاتجاهات. وقد جاءت مجموعة من السوريين من داخل سوريا للقائنا، وعندما سألتهم كيف خرجوا بالضبط من سوريا، لم يقدموا تفسيرات مقنعة جداً فحسب بل عرضوا بإخلاص، على ما أعتقد، أن يأخذونا معهم إذا أردنا ذلك ثم إعادتنا إلى تركيا.

وفيما يتعلق بالموقف التركي تجاه حركات المعارضة السورية هناك العديد من الجماعات والحركات السورية المختلفة التي يُسمح لها إقامة مكاتب في تركيا. ولكن هناك أفضلية تركية بارزة لبعض حركات المعارضة، فانقرة تحابي جماعة «الإخوان المسلمين»، و«المجلس الوطني السوري».

تحكّم «الإخوان المسلمون»

من الواضح أن جماعة «الإخوان المسلمين» تحاول الهيمنة بقدر استطاعتها على «المجلس الوطني السوري»، فضلاً على النشاط العام للمعارضة السورية. وقد شهدنا ذلك بصورة عملية جداً، عندما كان «الإخوان» يحاولون تولي قيادة الإمور في الاجتماعات التي عقدناها مع فصائل أخرى ومجموعات غير حزبية وأناس من الجيش السوري الحر. وقد عارضنا كل محاولة لحدوث ذلك، ولكن في أعقاب عقد بعض الاجتماعات، كان السوريون يأتون إلينا ويقولون، «نحن نأسف إذا جاء «الإخوان» وحاولوا تولي الأمور وترؤس قسم من الاجتماع، ولكننا لسنا منهم، وهم ليسوا منا.» وقد حدث ذلك في كثير من الأحيان إلى درجة أنه أصبح مشكلة.

وهناك مجموعات أخرى في المعارضة السورية تعارض «الإخوان»، لأسباب متعددة: فهم علمانيون، أو يسعون لتحقيق طموحاتهم السياسية الخاصة، أو أنهم لا يشعرون بالارتياح من النفوذ التركي على جماعة «الإخوان». وقد برزت مفارقة مؤسفة بقيام سوريين من ذوي المقاصد الجيدة وأصحاب الصلات الواسعة بإنشاء مجموعات جديدة كل يوم، حيث يقول كل منهم: «سأعمل على توحيد المعارضة». وبعض هذه الجماعات مثيرة للإعجاب، ولكنها مجزأة جداً، وهو الاتجاه الذي نراه في جميع أنحاء المنطقة. وكما هو الحال في بعض البلدان الأخرى، يميل الإسلاميون إلى أن يكونوا منظمين جيداً بصورة نسبية، ومنضبطين جيداً وموحدين، حتى لو أنهم لا يمثلون الأغلبية. وهذا هو الحال في سوريا بين صفوف المعارضة في الخارج، ولكن ليس في الداخل، حيث لا يزال لـ جماعة «الإخوان المسلمين» وجود محدود. ومع ذلك، قد لا تقارن تلك المجموعات الأخرى من ناحية الانضباط والوحدة القائمان في صفوف «الإخوان» خلال المعركة السياسية التي ستقوم مع انهيار النظام.

آراء عن المعارضة

التقينا مع العديد من الناس الذين يقاتلون وينظمون أعمال الإغاثة في جميع أنحاء سوريا الذين جاؤوا إلى تركيا لأسباب مختلفة، ومنها الحصول على التدريب أو الحصول على الإمدادات أو الراحة أو الإجتماع مع المعارضة في الخارج ومع الأجانب. وقد أوضحوا تماماً أنهم يريدون معدات للاتصالات، وإمدادات طبية، وأسلحة مضادة للدبابات، وأخرى مضادة للطائرات. وهم لا يريدون عقد المزيد من الاجتماعات والدعم السياسي والتدريب والتصريحات. وقد كان مدى الشك وحتى الغضب تجاه العالم الخارجي لعدم قيامه بما يكفي من الطابع العملي ملفتاً للنظر. فقد سمعنا مراراً وتكراراً أقوالاً مثل «أنتم متواطؤون في ذبح الشعب السوري». ولم يقولوا «أنتم لا تقدمون الدعم الكافي»، بل «أنتم لا تريدون أن يسقط الأسد»، و«تريدون أن يتم ذبح الشعب السوري».

وعندما تحدثنا عن تقديم مساعدة خارجية ظهر فارق واضح جداً، وهو: أنهم لا يريدون فقط منطقة حظر الطيران أو ملاذ إنساني آمن، بل حظر على التنقل، وممر آمن من الحدود إلى داخل أعماق سوريا. بيد كان أكثر ما سمعناه هو، «امنحونا أسلحة مضادة للدبابات وأخرى مضادة للطائرات. نحن لسنا بحاجة حتى إلى غطائكم الجوي أو مراتكم. امنحونا أسلحة وسنعالج الأمور بأنفسنا».

بين الضرورة وركوب الموجة

المعارضة السورية وبازار الحكومات الانتقالية

دمشق- أنور بدر:

من المؤكد أن المعارضة السورية لن تُعيد اختراع العجلة مجددا حين تتحدث عن حكومة انتقالية, فالأمر أبسط من ذلك بكثير, وتجارب التاريخ حافلة بأشياء مشابهة مهما تعددت التسميات والتخريجات، مثل حكومة وحدة وطنية، أو حكومة منفى، وصولاً إلى حكومات الثورة, لكن بالتأكيد ما تحتاجه أية حكومة انتقالية أو حكومة منفى, وقبل الاعتراف الخارجي, هو الإجماع الداخلي الذي تفتقده المعارضة السورية, ما يضعنا أمام تجارب هشة، يمكن إدراجها تحت مسمى سياسات الأمر الواقع.

بالطبع لن نشهد حكومات انتقالية في الزمن الطبيعي, ولن يكون لوجودها أي مبرر, لكنها تصبح ضرورة في زمن التغيير، أو زمن الثورة, وفي زمن الانقلابات السياسية, وزمن الاحتلال الخارجي أيضاً, وهو ما يؤدي إلى تنازع الصلاحيات بين حكومات الاحتلال أو حكومات الزمن القديم, وبين الصيغ الحكومية الجديدة التي يفرضها الظرف السياسي في لحظة معينة, من دون أن يؤثر ذلك على الشخصية القانونية للدولة, أو تمثيلها داخل منظمات المجتمع الدولي, لأن جوهر الحكومة الجديدة ينطلق من القطيعة مع النظام القديم أو مع نظام الاحتلال, وهي مسألة داخلية بكل تأكيد, رغم أهمية الاعتراف الخارجي, بل تحريضه في بعض اللحظات لولادة هكذا حكومات.

نلاحظ أن كل الحكومات الانتقالية تفتقد الكثير من البعد القانوني لوجودها، ومن عناصر السيادة اللازمة لممارسة صلاحياتها, والتي تنتظر المتغيرات العسكرية والسياسية لترميم ذلك, حيث أن معيار نجاح الحكومة الانتقالية يكمن في قدرتها على التحول إلى حكومة شرعية, عبر الشرعية الثورية لبعض الانقلابات التي عرفها التاريخ, أو عبر بوابة الانتخابات الديمقراطية, أو بالانتصار العسكري كما حصل لحكومة «ديغول» المؤقتة التي تشكلت في الجزائر في العام ١٩٤٣، واكتسبت شرعيتها القانونية في باريس بتاريخ ٢١-١٠-١٩٤٥, أو حكومة «أنغولا» في المنفى التي دامت من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٦٨، وحكومة «فيتنام» المؤقتة بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٢.

وهنالك حالات في التاريخ شهدت تشكيل أكثر من حكومة منفى واحدة, نظرا لفاعلية أطراف دولية متعددة, أو لدرجة تمثيل كل منها للواقع الذي تدعيه, ففي بولونيا شهدنا خلال الحرب العالمية الثانية ولادة حكومتان في الخارج, واحدة في لندن اعترف بها الحلفاء, وأخرى حظيت بدعم المعسكر الشيوعي, وهي التي استقرت بعد انتهاء الحرب كحكومة شرعية.

وقد عرفنا حالة مماثلة في الصين, حيث انتصرت الحكومة التي شكلها ما تسي تونغ في الداخل على حكومة المنفى التي شكلها تشان كاي شيك في العام ١٩٤٩في جزيرة تايوان .

ولدينا عربياً حكومة «عموم فلسطين» التي تأسست في غزة بتاريخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨ ، برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي, وتوقفت بقرار من جامعة الدول العربية بتاريخ ١١ آذار/ مارس ١٩٥٢، بتأثير الخلافات العربية, مع بقاء أحمد حلمي باشا ممثلاً لفلسطين في الجامعة حتى وفاته سنة ١٩٦٣, فيما استمرت حكومة «الجزائر» المؤقتة بقيادة فرحات عباس من عام ١٩٥٨ وحتى الاستقلال في تموز/ يوليو عام ١٩٦٢.

لكنها جميع الحكومات المؤقتة تبقى رهينة تمثيلها الداخلي، والاعتراف الخارجي بها, وهذه الثنائية ستحكم بالضرورة رؤيتنا لأية حكومة انتقالية, أو حكومة منفى أعلنت, أو سيتم إعلانها باسم الثورة السورية, والتي بدأت فيما يشبه «البازار» السوق, حيث أعلن في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي عن تشكيل أكثر من حكومة انتقالية خلال أسبوع واحد في سوريا, وأكاد أجزم بأن أياً منها لم يكن بعيدا عن التأثيرات الخارجية التي تلعب ببعض أوراق المعارضة السورية وأسمائها, وتلعب في حقل التناقضات القائمة بين أطراف المعارضة السورية وتشكيلاتها المدنية والعسكرية بآن معاً, من دون أن يقلل ذلك من أهمية هذه الخطوة, فيما لو تمت بشكل صحيح لمصلحة حشد أكبر قدر من الاعتراف الدولي، وتأمين الدعم الضروري للحراك الثوري، وعمليات الإغاثة الإنسانية, وسد الفراغ الحاصل في لحظة سقوط النظام, لجهة الإمساك بزمام الإدارة في مرحلة انتقالية, وضبط الوضع الأمني، وإعادة السيطرة على حالة العسكرة وانتشار السلاح, وصولاً إلى قضايا الإدارة المحلية، وتنظيم شؤون الحياة في المناطق المحررة في المستويات الاجتماعية والمعاشية, ومتابعة التنسيق بين قوى الثورة وأنشطتها على المستوى الوطني, بانتظار حصول انتخابات تشريعية, وإعادة مأسسة الحياة السياسية على أسس ديمقراطية واضحة.

ونحن إذ نؤكد على أهمية هذه الخطوة في طريق انتزاع أكبر قدر من التمثيل الداخلي والاعتراف الدولي, مستفيدين من الدعم الكبير الذي تلقاه قضية الشعب السوري من المنظمات العربية والدولية, والذي يفترض أن يسرع بإسقاط النظام البعثي في دمشق, لمصلحة شرعية قانونية وسياسية مختلفة لتمثيل الشعب السوري في مواجهة بعض الأنظمة السياسية القليلة التي ما زالت تراهن على انتظار هذا النظام، مثل إيران وروسيا والصين, وتدعم سياساته القائمة على الاستبداد والعسف بحق الشعب وقواه السياسية والاجتماعية.

إلا أننا نصر على أهمية التوافق الداخلي لولادة هكذا حكومة تكون مدعومة من أكبر أطياف المجتمع وقواه الثورية, وهو ما غاب عن حسابات كل القوى والشخصيات التي أبدت تهافتا وتسرعا لدخول هذا البازار, وكأن إعلان تشكيلة الحكومة العتيدة هو الهدف الأساس في العملية, وليس الهدف هو قدرة هذه الحكومة على إنهاء هذا النظام، وقيادة المرحلة الانتقالية حتى إقامة الدولة المدنية الديمقراطية على أسس المساواة والعدالة بين جميع مكونات المجتمع, بعيدا عن التحاصص العرقي والمذهبي الذي يسهم بتفتيت وحدة المجتمع, ويمهد لإفشال الحكومة العتيدة, علما بأن انعكاس ذلك سيكون أخطر على مستقبل الوحدة الوطنية في مرحلة ما بعد سقوط النظام, على ما فيه من استهانة و تجاهل لأهداف الثورة التي ناضل من أجلها واستشهد آلاف السوريين, لأن متابعة مهام الثورة حتى تحقيق أهدافها في هذه المرحلة, وبعد إسقاط النظام, ما زالت الهدف الأول للمرحلة الانتقالية, كما جاء في وثائق مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية.

وإن كنا نعتقد أن النظام السوري بلغ من أزمته ما يؤهل لإعلان ولادة الحكومة الانتقالية التي سوف تسرع بسقوطه من جهة, فإننا نؤكد على أهمية مكان الحكومة الانتقالية بما يسمح لها بالاستقلال عن الضغوط الخارجية, ويجنب أية وصاية إقليمية أو دولية على الثورة, لذلك نرى أن تعلن هذه الحكومة من داخل سوريا بشكل أساسي, من ضمن المناطق المحررة منها, أو في إطار المناطق والممرات الآمنة, من دون أن ينفي ذلك أو يلغي إمكانية وجود بعض عناصر هذه الحكومة في الخارج, أو حتى في داخل السجن، كما حصل مع بن بلا والحكومة الجزائرية المؤقتة.

وما قرأناه على صفحات النت ومواقع التواصل الاجتماعي بخصوص تشكيل هيئات ومجالس أمناء يفتقد لأية صيغة توافقية في التشكيل, وفي تمثيل قوى المعارضة ضمن أوزانها الميدانية, ويشي بتهافت كثيرين لركوب الموجة, والبحث عن منافع شخصية, قد تودي بنا لإعادة إنتاج نظام الفساد بأقنعة وأسماء جديدة, ومن هنا يبرز حرصنا على تمثيل كل قوى الثورة, وبشكل أساسي الجيش الحر, بغض النظر عن تسمياته ومؤسساته التي يجب ألا تظهر في هذا البازار إلا ضمن توافق جميع مكونات الجيش الحر أولاً, ليتم التنسيق بين هذا الجيش الحر بصيغته الموحدة وبين «المجلس الوطني» باعتباره أكبر تمثيل لقوى المعارضة في الداخل والخارج معا, وكذلك الأمر مع التنسيقيات، وقوى الثورة الفاعلة في الأرض, من دون أن يستثني ذلك أحداً, ليس على قاعدة ضرورة تمثيل الجميع في الحكومة, بل المقصود هو التمثيل السياسي للجميع, وإلا كان لدينا حقائب وزارية لن تتسع لها أية حكومة, وهو أمر غير ممكن، وغير جدي في الوقت نفسه.

الحكومة المؤقتة ضرورة تمثيلية وسياسية للثورة السورية بعيدا عن ادعاءات كل طرف بتمثيل الداخل, إذ يدعي كل «وصلاً بليلى وليلى لا تُقر لهم بذاك»، ونستطيع, لكننا لا نرغب, أن نخوض في قوائم الأسماء التي تتصدر قوائم البورصة التي افتتحت على أثير الفضائيات, للإعلان عن ولادات قيصرية لهذه الحكومة, آملين أن تتم الولادة الطبيعية في أجواء أقل من الاستهتار بقيم الثورة, وفي أجواء أكثر وفاءً لقيم الثورة, ولأرواح الشهداء.

تباين في حجم الدعم واختلاف الدوافع
مواقف رجال المال والأعمال السوريين من الثورة

حسام سفر

تغيب الاحصائيات المتعلقة برجال الأعمال السوريين داخل سوريا وخارجها، وما يمتلكونه من مقدرات، تلك المقدرات المالية التي كان من المفترض أن تكون الداعم الأول للثورة منذ بداياتها وإلى اليوم، وغياب تلك الاحصائيات أثر وما زال في عدم القدرة على تفعيل الحراك السياسي مع رجال الأعمال، ودفعهم إلى دعم الثورة بكل متطلباتها الإغاثية والعسكرية والطبية والإعلامية، وكل ذلك في الوقت الذي ما زال فيه المجلس الوطني وغيره من أطياف المعارضة السياسية يبحثون عن تمويل لدعم الثورة من البلدان العربية والأجنبية.

ولقد بدا واضحاً أن غياب الدور الفاعل للتجار والصناعيين ورجال الأعمال عن دعم الثورة قد أسهم في تأخر نجاحها، و«ربما» كانت مصالح بعضهم أهم بكثير من أشواق الشعب السوري للتخلص من نظام الاستبداد، وهم الذين كانوا يتداولون في مجالسهم الخاصة مشكلتهم مع نظام أراد محاصصتهم في كل أعمالهم، ولم تكن تلك الحالة سارية فقط على أصحاب رؤوس الأموال داخل سوريا ، وإنما امتدت لتشمل أصحاب رؤوس الأموال في الخارج الذين كانوا يحابون النظام من خلال سفرائه، أو من خلال إقامة علاقات قائمة على تبييض أموال النظام، أو الحصول على دعم معنوي وترشيحات من قبل النظام لدى بعض الدول من أجل تسيير أمورهم بسلاسة، أي ببساطة شديدة زيادة أموالهم، وكان بعضها يذهب إلى جيوب كبار الضباط الأمنيين السوريين، والمتنفذين في نظام الأسد.

لكن بمقابل ذلك، شهدت الثورة السورية تحولات كبيرة، ومنها انشقاق بعض رجال الأعمال والمال عن النظام، وتقديم الدعم للثورة، وجاءت أشكال الدعم متفاوتة في حجمها، وفي مغزاها، فبعض التجار تكّفل بأبناء منطقته بالدرجة الأولى، ومنهم من دعم بعض مؤتمرات المعارضة ومولها، خاصة المعارضة التي لا تحسب على الإخوان المسلمين، لأنها بالأساس معارضة لا تمتلك المال، ومنهم من امتدت مساعداته لتصل إلى أماكن أبعد من المنطقة التي ينتمي إليها، ومنهم من تأخر في حساباته كثيراً فأتت مساهمته في الربع الأخير من الساعة، ومنهم ما زال خائفاً من دعم الثورة مع أنه ليس مع النظام في قرارة نفسه، ولكنه لم يثق حتى اللحظة بالانتصار الحتمي للثورة .

ومن المؤكد أن دوافع رجال المال والأعمال في دعم الثورة مختلفة، فبعضها دوافع وطنية أصيلة، ومنها ما ينبع من حسابات مصلحية استراتيجية، وهي حسابات مشروعة، ومنها ما هو قائم على مبدأ تطهير الذات، والتكفير عن ذنب الارتباط بالنظام، وقد لا ننتهي من إحصاء الدوافع في هذه العجالة.

ثمة من يقول إن عدد رجال الأعمال السوريين الذين تبلغ ثروتهم أكثر من

٣٠ مليون دولار أمريكي في الخارج يصل إلى ٤٠ ألفاً، وإذا كان هذا القول في مكانه فإن المتوسط الإجمالي لتلك الثروات يبلغ حوالي ١٢٠ مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ لا يستهان به أبداً، وهو كفيل ليس فقط بإسقاط النظام من خلال دعم الثورة، وإنما بإعادة بناء سوريا بعد سقوط الطاغية.

لكن ما يستوقف المرء في الحالة السورية هو عدم تبلور برجوازية وطنية لديها استراتيجية واضحة، فنحن نعلم بأن جزءا من تلك البرجوازية هم من فئة محدثي النعمة الذين حصّلوا أموالهم بطرق غير مشروعة، وهناك الذين أفنوا عمرهم في بناء ثروة لهم ولعائلاتهم في المغترب، وهي حصانتهم الوحيدة في الحياة، وهم مستعدون لدعم الثورة، وبعضهم يدعمها بالفعل، لكن من دون أن يدع الأمور تصل إلى حد التأثير على حجم ثروته، ومن هؤلاء من يحاول أن يصنع له اسماً له في وطن غادره منذ عشرات السنوات، وكانت صلته معه تقوم على الزيارات الصيفية، وبناء علاقات نفوذ في بعض الأحيان.

ولا بد الإشارة في هذا السياق إلى أن غياب الوعي بأهمية الإعلام لدى رجال المال والأعمال السوريين، الأمر الذي جعل منبر الثورة في يد فضائيات وصحف ومنابر إعلامية غير سورية، باستثناء بعض القنوات التي تتفاوت في الأداء، ولم تتمكن من سحب البساط من تحت الفضائيات العربية، والأمر نفسه ينطبق على الصحف، والإذاعات، ومختلف أشكال الإعلام، بينما بات معلوماً بأن الإعلام هو من أقوى الأسلحة في الحروب والثورات وحتى في أوقات السلم.

الشهيد الاعلامي عمر الغنطاوي..صاحب اليد التي لم ترتجف في التصوير

قسم التوثيق – البديل:

كان الطفل حمزة بكور، ابن الخمسة عشر ربيعاً، قبل استشهاده يجلس على سرير في مستشفى ميداني بمدينة حمص، وكان يقف أمامه الشهيد الإعلامي الذي وثّق لواحدة من أقسى المشاهد في الثورة، فالطفل بكور كان قد فقد القسم الأدنى من وجهه بالكامل، وهو على قيد الحياة، وهزّت صورته ضمير الإنسانية.

إنه الشهيد عمر الغنطاوي، مصور كتائب الفاروق التابعة للجيش الحر، ومدير صفحة «بابا عمر في قلب الثورة» على الفيسبوك. تميز الشهيد الشاب بخاصية مهنية نادرة وهي ثبات يده أثناء تصويره لنشاطات الثورة، فنادراً ما كانت ترتجف يده، والعارفون بفن التصوير يدركون مدى صعوبة الأمر في تثبيت الكاميرا الصغيرة يدوياً، وقد يكون لعمله كتقني للهواتف المحمولة قبل الثورة دور في سهولة تعامله مع تثبيت الكاميرا.

بدأ الشهيد الغنطاوي نشاطه الثوري في التصوير منذ شهر نيسان من عام ٢٠١١، والتقط بعدسة كاميرته مئات المقاطع والصور الثابتة التي تفضح الجرائم التي يرتكبها النظام. ويذكر ثوار حمص دائماً الشاب الشجاع الذي مزق صورة الدكتاتور حافظ الأسد من على أبواب الشركة الاستهلاكية في

الشهيد عمر الغنطاوي

حي باباعمرو في بدايات الحراك الثوري.

تعرض الشهيد لثلاث حوادث قاتلة، نجا من الأولى بسهولة، وفي الثانية أصيب برصاصة قناص تابع لقوات النظام، حيث اخترقت ظهره، وخرجت بالقرب من قلبه، ورقد على إثرها لمدة ثلاثة شهور، وبعد أن تعافى عاد إلى ساحات الإعلام.

وفي يوم الخميس بتاريخ ٢١-٦-٢٠١٢ وعندما كان يصور قصف قوات الجيش التابع للدكتاتور حيي جوبر والسلطانية المجاورين لحي باباعمرو نالته رصاصه قناص فأردته شهيداً، وسقطت كاميرته من يده، وقد تلطخت بدمائه.

وصفه الناشط هادي العبد الله بأنه صاحب «الوجه الطفولي الذي يحمل الكثير من البراءة والحنكة والشجاعة من خلف كاميرته المحمولة». وكتب الغنطاوي قبل استشهاده بساعات : «الجيش الحر– كتائب الفاروق يتقدم الى حي باباعمرو، والنصر قريب باذن الله».

نحّات الحرية

لم يعلن النظام عن سبب اعتقاله للنحات السوري وائل قسطون وتعذيبه حتى الموت، كما لم تفصح عائلته عن سبب اعتقال شهيد الحب الذي كان قسطون يراه نقياً في الخشب والطين. لكن النظام لا يقتل من يضع نفسه في خدمته، ولن يعذب أحداً حتى الموت إلا إذا كان من دعاة الحرية، وهو الطريق الذي سلكه ابن وادي النصارى وبلدة مرمريتا.

وقسطون من مواليد عام ١٩٦٦، متزوج من السيدة إيفا، ولديه ولدان. ينظّر للحب والمرأة من خلال النحت، ويستحق لقب «المفكر النحّات» الذي يستبعد الحجر من أعماله، ويعشق الطين والخشب، فالأول هو الإنسان لأنّه من التراب وإلى التراب، والخشب لأنه «القريب الأقرب لنا، يُولد بلطف، يراهق بعنفوان، ويموت بحكمة». وتتمحور كل أعماله حول المرأة التي يرى فيها امتداداً للأسطورة منذ ألوهية عشتار في الشرق.

لن أسهب أكثر في الحديث عن إبداعاته، فأنا أحاول التمهيد لطرح السؤال التالي: ما الذي أراده النظام من وائل قسطون، المسيحي والنحات وأحد المنظّرين للحب؟، وهو الذي كان ينحت نساء عاريات، (يعني ليس سلفياً) لأن العديد من المسيحيين نالتهم تهمة السلفية. وإذا كان التعذيب واحدة من عادات أية دكتاتورية، فإن معاملة ناشط مسيحي يحظى بسمعة جيدة في وسطه الاجتماعي أمر يثير العديد من نقاط الاستفهام، لأن النظام يطرح نفسه علناً بأنه «حامي الأقليات»، فما الذي تغير؟.

تهمة قسطون كانت أنه من دعاة انتقال الحراك السلمي إلى وادي النصارى، وتفرّغ لمساعدة العائلات الحمصية التي نزحت من منازلها تحت القصف، وكل هذه هي تهم تستوجب الموت في نظر نظام لم يبتكر شيئاً سوى المزيد من طرق سلب الحياة من طلاب الحرية. ومنع النظام في تشييعه أي هتاف للحرية، كما منع أهله وأقاربه من وصفه بالشهيد، ولم تزغرد النسوة عندما حملته الأكف إلى مثواه الأخير، ورافق الشبيحة جنازته حتى دفنه، وعادوا مع رفاقه وأهله حتى انتهاء مراسم العزاء. كل هذا لأن النحّات تعاطف مع أطفال ونساء نازحات، فكيف له أن يتجاهلهن وهو يرى فيهن شيئاً من الألوهية؟. الرجل لم يتحدث هباء عن المرأة، لكن النظام طلب منه أن يكفر بما يؤمن به، بالله والمرأة والخشب والطين والحب.. لقد جسّد فعلاً إرادة حواري يسوع المسيح في صموده أمام أعنف أشكال التعذيب الجسدي.

أحد معتقلي الثورة من المسيحيين اختصر مجمل القضية بجمل بسيطة عندما قال عن تجربة اعتقاله: «كنت أعلم يقيناً أنني لن أموت تحت التعذيب لأنني مسيحي، والنظام لا يريد أن يخسرنا في هذه المرحلة». ثم أنهى جملته بعيون دامعة: «لقد اطمأنوا لصمتنا فقتلوا وائل».

سردار جان

«الطريق إلى الجمهورية» يرصد تحولات سوريا نحو الدولة

صدر مؤخراً للكاتب والصحفي إبراهيم الجبين الجزء الأول من كتابه «الطريق إلى الجمهورية»، وجاء الكتاب الصادر عن مركز دعم القرار للبحوث والدراسات الاستراتيجية في دولة الإمارات العربية المتحدة في ٣٦٦ صفحة من القطع الكبير، ويرصد الجبين في كتابه التحولات السياسية والاقتصادية التي مرت بها سوريا بين عامي ١٨٠٠ و ١٩٥٢، أي من الحقبة الأخيرة للاحتلال العثماني ثم الانتداب الفرنسي وبدايات سنوات الاستقلال، حيث حكم العسكر سوريا عبر الانقلابات.

يطرح الكتاب عبر سرده للأحداث، بطريقة لا تخلو من التحليل والاستنتاج مسألة «الدولة»، والعنوان الفرعي للكتاب هو «سوريا من القطع الحاد إلى ابتكار الدولة – الضرورة»، ويعتبر الكاتب أن الدولة «هي ليست قراراً يصدر من جهة عليا ولا رغبة جامحة لقاعدة البشر، وقاع المجتمع، ولا فكرة راسخة عند الطبقات الوسطى في المجتمعات، وليست هي الهوية كما تتصورها الأعراق والأقوام والإثنيات، وهي بين ذلك أو كله، أقل منه أو أكثر، وتتجاوزه إلى ما هو أبعد، بحيث تصبح الدولة مشروعاً دائماً لا نهائياً، لا يدعي أحد افتراضاً يقول بأنه قد أنجزه، ولكنه يسعى نحوه، لأنه ضرورة دائمة وأبدية، وأفق يبتعد كلما اقتربت منه، ولكنه موجود وطريقك إليه لا بد منه».

هذه خلاصة فكرية للكتاب الذي يعتمد على سرد الأحداث بطريقة الدوائر المتصلة، بحيث تمتد هذه الدوائر مثلاً من المراسيم السلطانية العثمانية إلى أحداث ١٨٦٠ في دمشق، وامتدادها إلى لبنان، وظهور المسألة الشرقية التي تم تضخيمها لغايات كانت نواتها اقتصادية بحتة، وهي محاولة من قبل الغرب للسيطرة على صناعة الحرير في سوريا، وضرب البرجوازية ،وتهجيرها وتشتيتها، وهو ما تجسد لاحقاً في مشروع تقسيم سوريا.

والكتاب غني بالمعلومات التاريخية ،واستخلاص المغزى السياسي من كل حدث، وهي محاولة قيّمة في قراءة أحداث العالم بعين سورية، فلا يوجد من لا يعرف التفاصيل العامة حول الحرب العالمية الثانية، لكن ما يخصنا كسوريين منها يحتاج إلى الكثير من البحث والتحليل والتأمل، وهو ما أفلح فيه الكاتب إلى حد كبير، والأهم من كل ذلك هو أن سوريا كدولة ليست معطى ثابتاً، بل متغير في شكله ومضمونه، ويحتاج إلى نضال شاق لإنجازه، والاستمرار في هذا الإنجاز إلى ما لانهاية.

غلاف الكتاب